● أخبار قصيرة

إعادة التجنيد الإجباري بالجيش الألماني

قال وزير الدفاع الألماني بوريس بيستوريوس إن ألمانيا قد تفكر في إعادة تطبيق التجنيد الإجباري اعتباراً من العام المقبل إذا لم تجذب ما يكفي من المتطوعين لقواتها المسلحة.
ووضع بيستوريوس إطاراً زمنياً لنموذج الخدمة العسكرية الألمانية الجديد الذي يهدف إلى تعزيز الجيش الذي ينقصه العدد الكافي من الأفراد.
وأوضح بيستوريوس: «إذا جاء وقت أصبحت فيه لدينا قدرة أكبر من التسجيلات التطوعية سيتم اتخاذ قرار لجعل التجنيد إجبارياً».
وذكر أن حكومة المستشار فريدريش ميرتس تتحرك بسرعة نحو مشروع قانون جديد للخدمة العسكرية وتأمل في أن يدخل حيز التنفيذ في يناير/كانون الثاني ٢٠٢٦. وثار الجدل في ألمانيا بشأن إعادة فرض التجنيد الإجباري في ظل ازدياد المخاوف من الاستعداد الوطني الدفاعي والتهديدات الأمنية الجديدة في أوروبا. وتتطلع ألمانيا عضو حلف شمال الأطلسي إلى تعزيز قوتها العسكرية.
وقالت قواتها المسلحة إن هناك حاجة إلى مئة ألف جندي إضافي في السنوات المقبلة للوفاء بالتزامات الحلف.

ترامب يقيل العشرات من موظفي مجلس الأمن القومي

أقال الرئيس الأميركي دونالد ترامب العشرات من موظفي مجلس الأمن القومي في إطار مزاعم إعادة هيكلة المجلس، والحد من دوره الواسع.
مصادر مطلعة طلبت عدم الكشف عن هويتها كشفت عن أن الموظفين الذين يتعاملون مع معظم القضايا الجيوسياسية الكبرى من أوكرانيا إلى كشمير تم إنهاء خدماتهم مضيفةً أنه من المتوقع عملياً أن تمنح هذه الخطوة مزيداً من الصلاحيات لوزارتي الخارجية والدفاع، بالإضافة إلى وزارات ووكالات أخرى معنية بالدبلوماسية والأمن القومي والاستخبارات.
هذه الخطوة جاءت بعد أسابيع فقط من تولي وزير الخارجية ماركو روبيو منصب مستشار الأمن القومي خلفاً لمايك والتز الذي أقاله ترامب من منصبه، ومن المتوقع أن تُقلل إعادة هيكلة مجلس الأمن القومي من نفوذ الوكالة بشكلٍ أكبر، محولةً إياها من هيئة نافذة لصنع السياسات إلى منظمة صغيرة تُركز على تنفيذ أجندة الرئيس وفقًا للمصادر.

«فاينانشال تايمز»: جنود كييف محبطون ومنهارون معنوياً

أشارت صحيفة «فاينانشال تايمز» إلى تدهور الروح المعنوية بين الجنود الأوكرانيين وأنهم يعانون من الإرهاق والإحباط، جراء حرب لا طائل منها زجهم فيها نظام كييف.
ونقلت الصحيفة عن نائب قائد وحدة اقتحام تقاتل قرب بوكروفسك في جمهورية دونيتسك الشعبية قوله: «التعب والإحباط يسيطران على القوات، سواء بين الضباط المخضرمين أو المجندين الجدد». وأضاف: «تتراجع المعنويات أكثر مع انتشار شعور بعدم وضوح الخطة لإنهاء الحرب، مما يجعل الخسائر البشرية تبدو بلا معنى». وتابع أن القوات «في حالة إنهاك تام».

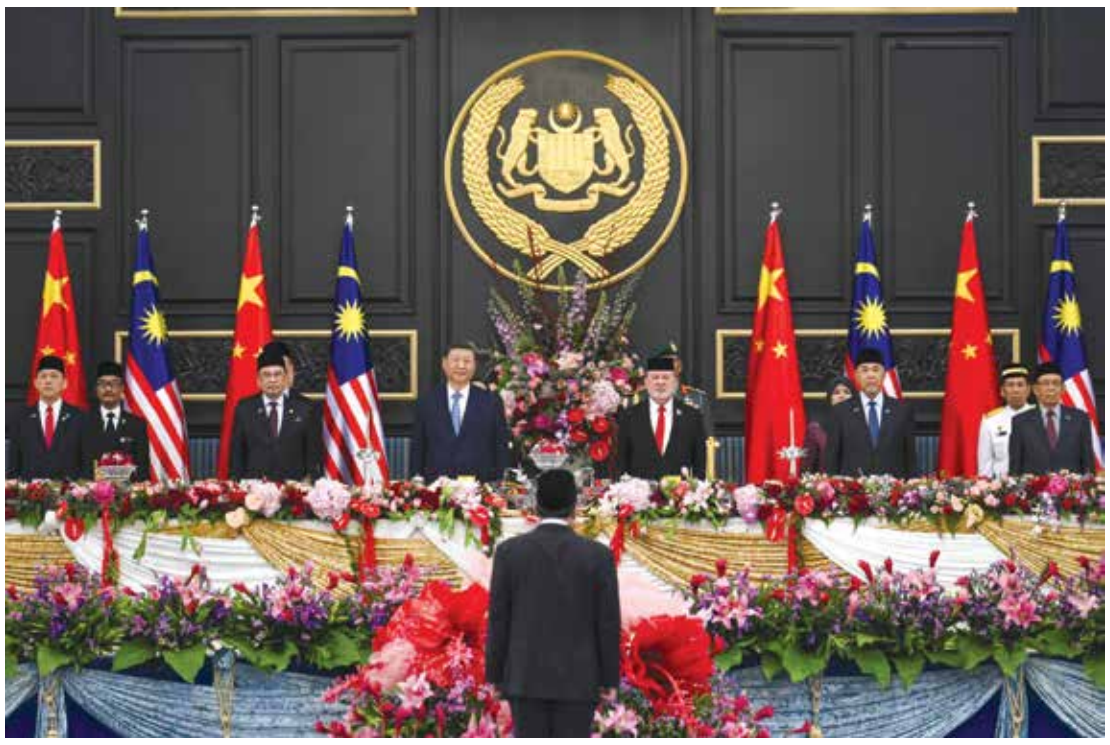

في ظل التحولات الجيوسياسية

قلق غربي من تقارب صيني- ماليزي

الوفاق/ في ظل التحولات الجيوسياسية والاقتصادية التي يشهدها العالم اليوم، أصبح تقارب ماليزيا مع الصين محور اهتمام بالغ بين صانعي القرار في الغرب. هذا التقارب، الذي يُعبّر عنه في توطيد العلاقات الاقتصادية والسياسية وحتى العسكرية، يُفسَّر على أنه خطوة استراتيجية تهدف إلى إعادة تشكيل ميزان القوى في جنوب شرق آسيا.
ومن بين أبرز المخاوف الغربية، يظهر تأثير هذه الخطوة على الأمن البحري—وخاصةً في بحر الصين الجنوبي—الذي يُعتبر شرياناً حيوياً للتجارة العالمية ومكاناً لاحتكاكات نزاعية بين عدة دول.

يُفسَّر التقارب بين ماليزيا والصين على أنه خطوة استراتيجية تهدف إلى إعادة تشكيل ميزان القوى في جنوب شرق آسيا

التعاون على المسار السريع

وعلى اعتبارها عقدة حيوية على طول طريق الحرير البحري القديم، تُعد ماليزيا من بين أوائل الدول التي شاركت في تعاون الحزام والطريق. وبفضل الجهود المشتركة والدفع المستمر من الصين، أثمر التعاون الثنائي في إطار المبادرة عن نتائج كبيرة.
ومن أبرز الأمثلة، خط الساحل الشرقي للسكة الحديدية، والذي يبلغ طوله ٦٦٥ كيلومتراً، ويجري العمل على بنائه على قدمٍ وساق. وفي إشارة إلى الأهمية التي يوليها الرئيس الصيني لهذا المشروع الرائد، أوفد مبعوثاً خاصاً لحضور حفل إطلاقه في عام ٢٠١٧. وخلال لقائه بملك ماليزيا السلطان إبراهيم بن السلطان إسكندر في بكين في سبتمبر/أيلول الماضي من العام ٢٠٢٤م ، دعا شي مجدداً إلى بذل جهود متضافرة لضمان نجاحه.
وسيعمل خط السكك الحديدية، بمجرد اكتماله، على ربط الساحل الشرقي الأقل تطوراً في ماليزيا بمحور القوة الاقتصادية على الساحل الغربي، مما يعزز الربط ويدفع النمو المتوازن. ومن المحتمل أيضاً ربطه بشبكتي السكك الحديدية بين الصين ولاوس، وبين الصين وتايلاند، وجميعها جزء من ممر التجارة البري-البحري الدولي الجديد، وهو مسار تجاري دولي حيوي.
وعلاوة على مشروع السكك الحديدية، فإن التعاون بين الصين وماليزيا يشهد توسعاً على مختلف الأصعدة. وماتزال الصين أكبر شريك تجاري لماليزيا منذ ١٦ عاماً على التوالي، إذ وصل حجم التبادل إلى مستوى قياسي عند ٢١٢,٠٤ مليار دولار أمريكي في عام ٢٠٢٤. في السنوات الأخيرة، ازدادت شعبية الفواكه الاستوائية الماليزية، بشكلٍ كبير بين المستهلكين الصينيين.
وعلى مستوى أوسع، تقدر الصين تقديراً عالياً الدور المحوري لماليزيا في التعاون الإقليمي بوصفها عضواً مؤسساً في الآسيان ومحركاً رئيسياً للتعاون في شرق آسيا. وجدد الرئيس الصيني دعم بلاده لرئاسة ماليزيا للآسيان في ٢٠٢٥ والتزامها بمركزية الآسيان واستقلالها الإستراتيجي.
استناداً إلى ما تقدّم، يتّضح أنّ ماليزيا تسعى إلى تعزيز علاقاتها مع الصين لأسباب اقتصادية واستراتيجية، وخصوصًا في عدد من المجالات الحيوية مثل الاقتصاد الرقمي والطاقة المتجددة والذكاء الاصطناعي، وتولي ماليزيا أهمية قصوى لهذه القطاعات لما تمثله من رافعة اقتصادية مستقبلية سيكون لها انعكاساتها الإيجابية على مستقبل البلاد.
وتبادل الصين وماليزيا التوجهات نفسها والاهتمامات وهناك العديد من المشاريع التي يجري العمل عليها حالياً بين البلدين، ومنها على سبيل المثال مشروع منطقة الصناعات الصينية-الماليزية كوانتان، الأمر الذي يجعل العلاقات بين البلدين تبدو أقرب وأكثر تعاونًا.

خشية غربية من تغيير في ميزان القوى الإقليمي

هذا التقارب دفع الغرب إلى القلق من تحول النفوذ وإعادة تشكيل التحالفات إذ يُعتبر تقارب ماليزيا مع الصين مؤشرًا على تغيير في ميزان القوى الإقليمي؛ فمع تزايد التفاعل والتكامل بين البلدين، يخشى الغرب أن يؤدي ذلك إلى تقليص النفوذ التقليدي للولايات المتحدة وحلفائها في جنوب شرق آسيا. يُنظر إلى هذه الخطوة على أنها محاولة لإعادة ترتيب التحالفات الإقليمية، إذ قد تتجه بعض الدول إلى الاستفادة من النموذج الصيني في التنمية الاقتصادية والسياسية، مما يقلص من حجز الغرب على القرارات الإستراتيجية في المنطقة.
وقد سلطت صحيفة South China Morning Post الضوء على مخاوف الولايات المتحدة وحلفائها، بسبب هذا التقارب واحتمالية انضمام ماليزيا إلى مجموعة «بريكس».
وكتبت الصحيفة أن مبادرات رئيس الوزراء الماليزي «أنور إبراهيم» وزيارته موسكو مؤخراً أثارت مخاوف الغرب، من مساعي ماليزيا لتوسيع وتنويع علاقاتها التجارية مع روسيا والصين، ومواجهة الضغوط الأمريكية.
ولفتت إلى أن زيارته جاءت في وقت تحاول فيه ماليزيا المناورة، وسط تصاعد المنافسة العالمية وتزايد حالة عدم اليقين التجاري.
وأشارت إلى أن روسيا عبّرت عن استعدادها لتعزيز الشراكة مع ماليزيا، وكانت من أوائل الدول التي دعمت طلبها للإنضمام إلى مجموعة «بريكس».
ووصف الرئيس الروسي فلاديمير بوتين نتائج لقائه مع رئيس الوزراء الماليزي بأنها إيجابية وبنّاءة، معرباً عن استعداد روسيا لتعزيز التعاون الثنائي في مختلف المجالات في المرحلة المقبلة.
وعلى الصعيد الصيني، أكد «أنور إبراهيم» أثناء لقائه الرئيس الصيني الشهر الماضي دعم بلاده لمواقف الصين في الملفات التجارية، إذ وجّه الزعيمان انتقادات غير مباشرة للسياسات التجارية الأمريكية التي وصفاها بالهدّامة، محذرين من تداعياتها على الاقتصاد العالمي.
وكانت ماليزيا قد حصلت العام الماضي على صفة «شريك» في مجموعة «بريكس» وتسعى إلى نيل العضوية الكاملة في المجموعة التي فاقت حصتها في الناتج الدولي حصة الغرب.

التداعيات الاقتصادية والاستراتيجية

بجانب الأبعاد السياسية والعسكرية، يحمل التقارب الماليزي الصيني تأثيرات اقتصادية عميقة؛ إذ قد يؤدي إلى تحوّل تدريجي في مسارات التمويل التجاري من النظام القائم على الدولار الأمريكي إلى بدائل تمويلية تقدمها قنوات مثل مجموعة بريكس. هذا التحول يشكّل تهديداً للنفوذ الاقتصادي الغربي، ويفتح الباب أمام استخدام آليات تمويل جديدة قد تضعف الصلاحيات الاقتصادية للغرب في رسم سياسات التجارة العالمية.

ردود الفعل الغربية المحتملة

سيرى الغرب—وعلى رأسه الولايات المتحدة—في تقارب ماليزيا والصين تحدياً مباشرًا لنفوذه في المنطقة، مما سيدفعه إلى تعزيز تحالفاته مع دول مثل الفلبين وسنغافورة وإندونيسيا. الهدف هو تكوين شبكة متماسكة تضمن حفظ استقرار بحر الصين الجنوبي وضمان حرية الملاحة.
وعلى صعيد التحرك الدبلوماسي والاقتصادي من المحتمل أن يقوم الغرب بممارسة ضغوط دبلوماسية وسياسية على ماليزيا، سواء عبر تقديم حوافز اقتصادية أو عبر التنسيق مع شركائه الإقليميين.
قد تشمل هذه الإجراءات إعادة جدولة الاتفاقيات التجارية مع ماليزيا، أو حتى اتخاذ مواقف نقدية علنية حيال أي تحركات تشجع من خلالها الصين على توسيع نفوذها.
على صعيدٍ آخر، قد يؤدي تقارب ماليزيا مع الصين إلى زيادة التعاون بين الغرب والدول الساحلية في بحر الصين الجنوبي، مع توسيع نطاق التمارين المشتركة والعروض العسكرية للردع ضد أي محاولات لفرض السيطرة على الممرات البحرية الحيوية.

بحر الصين الجنوبي محور أساسي

إن تقارب ماليزيا مع الصين يُمثل تحولاً في معادلة القوى في جنوب شرق آسيا، وله تداعيات تمتد إلى النظام الدولي بأكمله. يخشى الغرب من هذا التحول ليس فقط بسبب احتمال انسحاب الدول التقليدية من المنظومة الغربية، بل أيضاً لما قد ينجم عن ذلك من تغيرات في الأمن البحري—إذ يُنظر إلى بحر الصين الجنوبي كمحور أساسي للتجارة والحركة العسكرية العالمية.

الاتحاد الأوروبي يبحث حزمة عقوبات جديدة مشددة ضد روسيا

يعتزم الاتحاد الأوروبي فرض حزمة عقوبات موسّعة تشمل استبعاد أكثر من ٢٠ بنكاً روسياً من نظام «سويفت» للمدفوعات الدولية، بالإضافة إلى خفض سقف أسعار النفط الروسي، إلى جانب حظر خط أنابيب «نورد ستريم»، في خطوة جديدة لزيادة الضغط على موسكو.
وتجري المفوّضية الأوروبية حالياً مشاورات مع الدول الأعضاء بشأن هذه الخطط، بهدف صياغة حزمة جديدة من العقوبات الأوروبية ضدّ روسيا، وفق ما نقلته وكالة «بلومبرغ» عن مصادر مطّلعة اشترطت عدم الكشف عن هويّتها.
ووفقاً للمصادر نفسها، لم يُحسم توقيت فرض العقوبات بعد، وقد يشهد المقترح تعديلات أثناء المداولات الجارية قبل اعتمادها رسمياً، فيما تتطلّب عقوبات الاتحاد الأوروبي موافقة جميع الدول الأعضاء.
وتشمل العقوبات المقترحة، فرض حظر إضافي على المعاملات على نحو ٢٤ بنكاً روسياً من نظام «سويفت» للمدفوعات الدولية، وقيود تجارية جديدة بقيمة ٢,٥ مليار يورو (٢,٨٤ مليار دولار)، في سعيه إلى تقليص إيرادات روسيا وقدرتها على الحصول على التكنولوجيا اللازمة لصنع الأسلحة.
وفي إطار الحزمة قيد المناقشة، تخطط الذراع التنفيذية للاتحاد الأوروبي أيضاً لاقتراح خفض سقف سعر النفط الروسي الذي تفرضه مجموعة السبع إلى نحو ٤٥ دولاراً للبرميل، وحظر خط أنابيب الغاز «نورد ستريم» المعلّق منذ تفجيره في ٢٠٢٢، وفق المصادر.
وتسعى بروكسل اليوم إلى توسيع هذه القائمة لتشمل مزيداً من البنوك، في إطار محاولاتها «لكبح قدرة روسيا على تمويل عملياتها العسكرية في أوكرانيا».

بيونغ يانغ تحذّر واشنطن: أوقفوا تهديداتكم إذا أردتم حماية أمنكم

دعت كوريا الشمالية الولايات المتحدة الأميركية إلى الكف عن تهديد الدول الأخرى عسكرياً، إذا كانت قلقة على أمن أراضيها. وقال رئيس مكتب السياسات في وزارة الدفاع في كوريا الشمالية، في بيان نقلته وكالة الأنباء المركزية الكورية، إن ضمان أمن الأراضي الأميركية يتطلب التخلي عن التهديدات والمحاولات العدوانية ضد الدول الأخرى. كما اتهم البيان الجيش الأميركي بتضخيم ما وصفه بالتهديد الكوري الشمالي، بهدف تبرير حشد واسع للأسلحة، وفقا لوكالة أنباء «يونهاب» الكورية الجنوبية. وانتقد البيان تصريحات مسؤولين عسكريين أميركيين وصفها بالاستفزازية، مشيراً إلى أنها تلمّح لاحتمال اندلاع حرب مع بيونغ يانغ. ووصف البيان تجربة واشنطن لصاروخ بالستي عابر للقارات أجريت في الآونة الأخيرة، بأنها «مثال على ازدواجية المعايير»، معتبراً أنه من غير المنطقي وصف التحركات الأميركية بالدفاعية، مقابل اعتبار تحركات بيونغ يانغ، تهديداً. وأردف البيان إن التهديد العسكري غير المعقول والابتزاز واستعراض القوة العسكرية من جانب أميركا، هو ما تسبب في تصعيد التهديد الخارجي للبر الرئيسي الأميركي، وزاده باستمرار.
وأضاف أن واشنطن تتحمل مسؤولية تصاعد التهديد الخارجي لأراضيها، فيما تبذل بيونغ يانغ جهوداً متواصلة وعملية لتطوير رادع حربي ضد عدم الاستقرار الأمني الناتج عن حشد الأسلحة النووية الأميركية.